

[الإضافة]

(الإضافة) : أي هذا مبحثها . هي في اللغة : الإمالة ، ومنه ضافت الشمس للغروب : مالت [٤٦/٢] ، أو أضفت ^(١) ظَهْرِي إلى الحائط : أملت ^(٢) إليه ، وضاف السَهْمُ عن الهدف : عَدَل ، وأضفته إلى فلان : أَلجأته ، والمضاف في الحرب : المحاط به ، والمضاف : الملزق ^(٣) بالقوم وضافته لهم : نزل به . وتضاييف ^(٤) الوادي : تضايق كأنه مال أحد جانبيه إلى الآخر ^(٥) ، وأضفت من الأمر : أشفت .

وفي الاصطلاح : (نسبة تَقْيِيدِيَّة بين اسمين توجب لثانيهما الجرّ) فخرج بالتقييدية ^(٦) : الإسنادية نحو : زيد قائم ، وبما بعده نحو : قام زيد ، ولا ترد الإضافة إلى الجُمْل ، لأنها في تأويل الاسم .

وبالأخير الوصف نحو : زيد الحياط .

(وتصح بأدنى ملابس) كقوله تعالى : « لَمَّ يَلْبِسُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا » ^(٧) ، لما كانت العشيّة والضحى طرفيّ النّهار صحّت إضافة أحدهما إلى الآخر . وقولهم :

-
- (١) في ط : « ضفت » تحريف .
 (٢) في النسخ الثلاث : « أملت إليه » .
 (٣) ا : « الملزوق » .
 (٤) ط : « وتضاف الوادي » تحريف .
 (٥) ا : « كأنه مال إحدى » ب : « كأنه مال إحدى جانبيه إلى الأخرى . ط : كأنه مال أحد جانبيه بالأخرى » .

(٦) ط : « التقيد » من دون باء الجرّ .

(٧) سورة النازعات ٤٦ .

« كَوَكَبُ الْخَرَاقَاءِ ، أُضِيفَ إِلَيْهَا ، لِأَنَّهَا كَانَتْ تَنْتَبِهُ وَقَتْ طُلُوعِهِ .

(والأصح أن الأول) هو (المضاف والثاني ^(١)) هو (المضاف إليه) وهو قول سيبويه ، لأن الأول هو الذي يضاف إلى الثاني ، فيستفيد منه تخصيصاً وغيره .
وقيل : عكسه . (وثالثها : يجوز في كلّ) مِنْهُمَا كُلّ مِنْهُمَا ^(٢) .

(وتَجَرِي) هذه الأقوال (في المسند والمسند إليه) فقيل : المسند الأول مبتدأ كان أو غيره ، والمسند إليه الثاني . وقيل : عكسه ، وقيل : يجوز أن يقال كلّ منهما في الأول والثاني . والأصح : قول رابع : أن المسند : المحكومُ به ، والمسند إليه : المحكومُ عليه .

(و) يجري أيضاً في (البَدَلِ والمُبْدَلِ منه) . والأصح هنا أن الثاني البدل ، والأول المبدل منه ، كما يؤخذ من مبحثه .

(و) الأصحّ (أن الجرّ) في المضاف إليه (بالمضاف) قاله سيبويه ، وإن كان القياسُ ألاّ يعمل من الأسماء إلاّ ما أشبه الفعل ، والفعل لا حظاً له في عمل الجرّ ، لكن العرب اختصرت حروف الجرّ في مواضع ، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض فناب المضاف مناب حرف الجرّ ، فعمل عمله ، وبِئْسَ ^(٣) له اتصال الضمائر به ، ولا تتصل إلاّ بعاملها . (وقال الزّجاج ، وابن الحاجب هو بالحرف المقدّر) لأن الاسم لا يختصّ . (و) قال (الأخصر بالإضافة) المعنوية قال الجمهور : (وتقدر اللّام . قال في شرح الكافية : ومعناها هو الأصل ، ولذا ^(٤) يحكم به مع صحّة تقديرها ، وامتناع تقدير غيرها ، نحو : دار زيد ، ومع صحّة

(١) « والثاني » سقط من ا إلى قوله : « إليه » .

(٢) « منهما » سقطت من ا .

(٣) من : « وبِئْسَ له » إلى قوله : « وقال الزجاج » سقط من ا . وفي ب : « وفي بدل له » مكان : « وبِئْسَ له » تحريف .

(٤) ط فقط : « وانه يحكم به » .

تقديرها ، وتقدير غيرها نحو : يد زيد ، وعند امتناع تقديرها ، وتقدير غيرها نحو : عنده ، ومعه ، ومنه إضافة كُـلِّ إلى ما بعدها . (و) قال (قوم : و) يقدر (مِن) إن كان الأوّل بعض الثاني ، وصحّ الإخبار به عنه (كتوب خزّ ، وخاتم فضّة ، فالثوب بعض الخز ، والخاتم بعض الفضّة ، ويصحّ أن يُطلق على كل اسم الخزّ ، والفضّة . ومنه إضافة^(١) العدد إلى المعدود ، والمقدّر إلى المقدّرات^(٢) على الصّحيح ، بخلاف : يد زيد ، وعيّن عمرو فالإضافة فيه بمعنى اللام ، إذ لا يصحّ إطلاق اسم الثاني فيه على الأوّل .

(قيل : أو لم يصحّ) ذلك اكتفاءً بكونه بعضاً ، وهو رأي ابن كيسان ، والسّيرافي ، واستدلّا بظهورها في قوله :

١٢١٢ - فالعَيْنُ مِنِّي كَأَنَّ غَرْبًا تَحَطُّ بِهِ^(٣) .

وقوله :

١٢١٣ - كَأَنَّ عَلَى الْكَفَيْنِ مِنْهُ إِذَا انْتَحَى^(٤) .

ورده ابن مالك بأن الفصل بـ « مِن » لا يدلّ على أن الإضافة بمعناها ، وقد فصل

(١) ط : « أضاف العدد إلى المعدود » تحريف .

(٢) ط : « المقدورات » .

(٣) لمعلقة الفحلّ ، ديوانه ١٨ وعجزه :

• دهماء حاركها في القتب محزومٌ .

ورواية : « بالقب » بالباء الجارة لا : بـ « في » وهي رواية الدرر وفي ط : « لخطه مكان : تحطّ » ، تحريف .

(٤) يقول صاحب الدرر ٢ : ٥٥ : لم أعر على قائله ولا تتمته مع أنه بيت مشهور من معلقة امرئ القيس المشهورة . وتمامه :

• مداك عروس أو صلاة حنظل .

بها ما ليس بجزء قال :

١٢١٤ - • وإنَّ حَدِيثًا مِّنْكَ لَوْ تَعَلَّمِيهِ (١) •

وأنكر قوم الإضافة بمعنى « مِّنْ » أصلاً ، وقالوا : الإضافة بمعنى اللآم ، لأن الحزب مستحقٌ للثواب ، كما أنه أصله .

(و) قال الجُرْجَانِيُّ وابن الحاجب في كافيته (وابن مالك) في كتبه : (و) تقدَّر (في) حيث كان ظرفاً له . قال في شَرْحِي الكافية والتسهيل ؛ قد أغفلها (٢) أَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ ، وهي ثابتة في الفصيح كقوله : « أَلَدُّ الْخِصَامِ (٣) » ، « بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ (٤) » ، « تَرْبُصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ (٥) » ، « يَا صَاحِبِي السَّجْنِ (٦) » ، وفي الحديث : « فلا تجلبون أعلمَ من عَالِمِ المدينة » ، فمعنى « في » في هذه الأمثلة ظاهر ولا يصحّ تقدير غيرها إلا بتكلف .

قال أبو حِيَّان : ولا أعلم أحداً ذهب إلى هذه الإضافة غيره ، وهو مَرْدُودٌ ، فقد قال بها الجماعة المذكورون معه ، كما صرّحت بنقله عنهم تقوية لابن مالك ، وردّ الدعوة نقرده . وصرّح ابن الحاجب في مقدمته : بأن تقدير « في » أقلّ من « اللآم » ، « ومِنْ » . وكذا قال ابن مالك . وزاد أن تقدير : « مِّنْ » أقلّ من تقدير « اللآم » . (و) قال (الكوفيّة و) يقدر (عند) نحو : هذه ناقة رقاد الحلب ، أي رقاد عند الحلب .

(١) لأبي ذؤيب الهللي . وعجزه :

• جنى التحل في ألبان عود مطافل •

ديوان المهذلين ١ : ١٤ وروايته : « تبدلينه ، مكان : « تعلمينه » .

(٢) ط : « أعلتها » تحريف .

(٤) سورة سبأ ٣٣ .

(٣) سورة البقرة ٢٠٤ .

(٦) سورة يوسف ٣٩ ، ٤١ .

(٥) سورة البقرة ٢٢٦ .

وأجاب أبو حيان بأنّ هذا وما قدّر فيه من باب الصفة المشبّهة ، والأصل رفعه على الفاعلية مجازاً للمبالغة ^(١) . (و) قال (أبو حيان : لا تقدير) أصلاً ، لا للآم ، ولا لغيرها ، وإنما الإضافة تفيد الاختصاص ، وجهاته متعدّدة بين كل جهة منها الاستعمال . فإذا قلت [٤٧/٢] : غلامٌ زيدٌ ، ودارٌ عمرو ^(٢) ، فالإضافة للملك ، أو سرّجُ الدابة فللاستحقاق ، أو شيخُ أخيك فلمطلق الاختصاص .

(ويختصّ) التقدير عند مَنْ قال به (بالمحضّة ، وقيل : تقدّر اللام في غيرها) لظهورها في قوله تعالى : « فمنهم ظالمٌ لنفسه ^(٣) » « حافظاتٌ ليغيب ^(٤) » . « مُصدّقٌ لِمَا مَعَهُمْ ^(٥) » . « فعّالٌ لما يريد ^(٦) » وردّ بعدم اطّراده إذ لا يسوغ في الصفة المشبّهة .

(و) المحضّة (هي التي تفيد تعريفاً) إذا كان المضاف إليه معرفة (أو تخصيصاً) إذا كان نكرة . قال أبو حيان : هكذا قالوا ، وليس بصحيح ؛ لأنه من جعل القسم قسماً ، وذلك أنّ التعريف تخصيص ، فهو قسمٌ منه . والصواب أنّها تفيد التخصيص فقط ، وأقوى مراتبه التعريف . انتهى .

وهو بحثٌ لفظيٌّ (وفي مفاد ^(٧) إضافة الجُمَل) أي الإضافة إليها (احتمالان) لصاحب البسيط . وجه التخصيص أن الجُمَل نكرات ^(٨) ، ووجه التعريف أنّها في تأويل المصدر المضاف في التقدير إلى فاعله أو مفعوله هكذا حكاهما أبو حيان بلا

(١) ط : « للمقايسة » تحريف .

(٢) ط : « غلامٌ زيدٌ دارٌ عمرو » بدون الواو العاطفة تحريف .

(٣) سورة فاطر ٣٢ .

(٤) سورة النساء ٣٤ .

(٥) سورة البقرة ٨٩ .

(٦) سورة هود ١٠٧ .

(٧) ط فقط : « وفي إسناد إضافة الجمل » .

(٨) ط : « وأن الجمل ثلاث » تحريف .

ترجيح . ثم قال : وفي التعريف نظر ، لأن تقدير المصدر تقدير معنى كما في همزة التسوية ، فلا يلتفت إلى الإضافة فيه ، كما لا يتعرف قولك : غلام رجل ، وأنت تريد واحداً بعينه ، وأيضاً ، فلا يلزم في المصدر أن يقدر مضافاً بل قد يقدر متوناً عاملاً^(١) . انتهى .

(وغيرها) أي غير المحضة ما لا يفيد^(٢) واحداً منهما (بل تخفيفاً^(٣)) في اللفظ بحذف التنوين ، وشبهه . (فمنه) أي من غير المحضة (إضافة غير ، ومثل وشبهه ، وخذن) بكسر المعجمة ، وسكون المهملة بمعنى : صديق (ونحو) بمعنى : مثل (وناهيك ، وحسبك) من رجل أي كافيك (وما في معناها) كثير بمعنى لدة وضرَب ، ونِدَّ في معنى مثل . وشرَعك^(٤) وبَجَلتك^(٥) ، وقطك ، وقدك في معنى حسبك ، فهذه الأسماء نكرات^(٦) وإن أضيفت إلى معرفة ، إما لأنها على نية التنوين قصداً للتخفيف كالوصف ، كما قاله سيويه ، والمبرد ، وهو صريح المتن وجزم به ابن مالك في^(٧) « حسب » ونحوها ؛ لأنها مراد بها اسم الفاعل أو لأنها شديدة الإبهام كما قال ابن السراج والسيرافي ، وغيرهما . وجزم به ابن مالك في غير ومثل ، ونحوهما ، لأنك إذا قلت غير زيد ، فكل شيء إلا زيد غيره . ومثل زيد فمِثله كثير : واحد في طوله ، وآخر في عمله ، وآخر في صنعه ، وآخر في حسنه وهذا لا يكاد يكون له نهاية . ونقض هذا بأن كثرة التماثلين والمغايرين لا توجب التنكير ، كما أن كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة ، بل يجب بالوقوع على واحد

(١) : « علماً » تحريف .

(٢) من قوله : « ما لا يفيد » إلى قوله : « إضافة غير » سقط من ا .

(٣) ط : « تحقيقاً » بالقاف ، تحريف .

(٤) ا : « وسرعك » بالسين ، تحريف .

(٥) ا : « وكلك » و ط : « نجلك » بالتنوين ، كلاهما تحريف صوابه في ب ، وكتب اللفظ .

(٦) ط : « فهذه الأسماء نكرة » .

(٧) من قوله : « في حسب » إلى قوله : « في غير » سقط من ا .

معهود للمخاطب ، وقال الأخفش : يجوز أن يكون السبب في ذلك كون أول أحوالها الإضافة ؛ لأنها لا تستعمل ^(١) مفصولة عنها ، لا يقال : هذا مثل لك ، ولا غيرك ، وأول أحوال الاسم التنكير ، فلذلك كانت نكرة مُطلقاً .

(وكذا واحد أمه ، وعَبْدُ بطنه ، وأبوك في لغة) لبعض العرب حكاه أبو علي في الأولين ، والأصمعي في الأخير حيث أدخل عليها « رُبَّ » في قول حاتم .

١٢١٥ - * أماويَ إني رُبَّ واحد أمه ^(٢) . *

وقولها : ربّ أبيه ، رُبَّ أخيه ^(٣) . قال أبو حيان : كأنه ^(٤) لوحظ في واحد أمه معنى : مُفْرَدُ أمّه ، وفي عبد بطنه : خادِم بطنه ، والضمير فيهما ^(٥) لا يرجع إلى واحد ، ولا عبد ، بل إلى غيرهما مما تقدم . وفي أبيه وأخيه : مناسب له بالأبوة والأخوة . والأشهر استعمال ما ذكر معرفة . (قيل و) منه أيضاً (الظروف) سواء أضيفت إلى مفرد أم جملة . حكاه أبو حيان عن بعضهم .

(ويعرف ما ذكر) من « غير » وما بعده (إن تعيّن المُغَايِر والمُمَاثِل) كأن وقع « غير » بين ضيدين نحو : « صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتُ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ^(٦) » وقولك : مررت بالكرم غير البخيل ، والحمد غير المتحرك ، أو قارن مثلاً مِمَّا يُشْعَرُ ^(٧) بمماثلة خاصة . (وقال المبرد : لا يتعرف « غير » بحال) ،

(١) ط : « لم تستعمل » بلم التافية .

(٢) سبق ذكره رقم ١٠٧١ .

(٣) قال صاحب الدرر ٢ : ٥٦ : « وظاهر الأصل أن هذا شعر ، وليس كذلك ، بل هو نثر . وفي ط : « ترِب » تحريف أشار إليه الدرر .

(٤) في ط فقط : « كله » . تحريف صوبه من أ ، ب .

(٥) ط : « الضمير فيها » .

(٦) سورة الفاتحة ٧ .

(٧) ط : « أو قارون مثلاً مِمَّا يُشْعَرُ » تحريف .

لأنَّ كُلَّ من خالفك فهو غيرك حقيقةً ، والذي يُماتِلُكَ من كُلِّ وَجْهٍ قد يتعيَّن أن يكون واحداً . قال أبو حَيَّان : ورُدَّ بأنَّه قد يكون معرفة باعتبار أنَّه نهاية في المغايرة ، كما يكون نهاية في المِثْل .

(ومنه) أي غير المحضة (إضافة الصِّفة) أي اسم الفاعل والمفعول ، وأمثلة المبالغة والصِّفة المشبهة (إلى معمولها) المرفوع بها في المعنى ^(١) أو المنصوب ، لأنها في تقدير الانفصال ، ولذلك وصف بها التكررة في قوله تعالى : « هَدِيًّا بِالْبَغِ الْكَعْبَةِ ^(٢) » . ووقعت حالاً في قوله : « ثَانِي عِطْفِهِ ^(٣) » ودخل عليها رُبَّ في قول جرير :

١٢١٦ - • يارُبَّ غابِطنا لو كان يَطْلُبُكُمْ ^(٤) •

وذكر ابن مالك في نكته على (الحاجية) : أنها قد تفيد التخصيص أيضاً فإن ضارب زيدٍ أخص من « ضاربٍ » .

قال ابن هشام : وهذا سهو فإن ضارب زيدٍ أصله ضاربٌ زيداً ^(٥) ، لا ضاربٌ فقط ، فالتخصيص [٤٨/٢] حاصلٌ بالمعمول قبل الإضافة .

وفهمٍ من تقييد الإضافة بكونها إلى المعمول اشترط كونها بمعنى الحال أو الاستقبال ، فإن كانت بمعنى الماضي ، فإضافتها محضة لأنها ليست في تقدير الانفصال .

(١) ط : « في معنى » بدون : « أل » .

(٢) سورة المائدة ٩٥ .

(٣) سورة الحج ٩ .

(٤) لجرير ، ديوانه ٥٩٥ ، وعجزه :

• لاقى مَباعِدةً مِنْكُمْ وحريرمانا •

(٥) أصله « ضارب زيداً » سقطت من ب ، ط ، والصواب في ا ، وشرح الشنور ٣٢٧ .

(قيل : و) منه إضافة ^(١) (المصدر) إلى مرفوعه أو منصوبه قاله ابن برهان وعلته بأن المجرور به مرفوعُ المحلّ أو منصوبه فأشبهه الصفة، وابن الطراوة وعلته بأن عمله بالنيابة عن الفعل فهو أقوى من الصفة ^(٢) العاملة بالشبهة بدليل اختصاصها ببعض الأزمنة دونه ، وإذا كان أقوى كان أولى أن يحكم له بحكم الفعل في عدم التعريف ، والأصح لا ، ورد الاستدلال ؛ لأنه لم يتنب مناب الفعل وحده ، بل مع أن ، والموصول محكوم بتعريفه فكذلك ما وقع موقعه ، وبانتفاء لوازم التنكير من دخول «رُب» وأل ، وبعته بالثكرة ، وبورود نعته ، وتأكيده بالمعرفة في قوله :

١٢١٨ - • إنَّ وَجَدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي ^(٣) .

وقوله :

١٢١٩ - • فلو كان حُبِّي أمَّ ذِي الْوَدْعِ كُلُّهُ ^(٤) .

وبأنَّ تقدير الانفصال في الصفة للضمير المستتر فيها وهو بخلافها .

(قيل : و) منه إضافة اسم (التفضيل) قاله الكوفيون والفارسي وأبو الكرم ابن الدبّاس ^(٥) ، والجزولي ، وابن عصفور ، وابن أبي الربيع ، قال الفارسي :

(١) «إضافة» سقطت من أ .

(٢) ط : «في الصفة» بوضع : «في» مكان : «من» .

(٣) قائله مجهول . وتامه كما ورد في الأشموني ٢ : ٢٤٢ .

• عَاذِرًا فَيْكَ مَنْ عَهَدَتْ عَدُولًا .

ورواية الدرر ٢ : ٥٦ :

• عَاذِرًا مَنْ وَجَدَتْ فَيْكَ عَدُولًا .

(٤) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٥٧ . وتامه :

• لِأَهْلِكَ مَا لَمْ تَسْتَمِعْهُ الْمَسَارِحُ .

في الدرر وط : حُبِّي أمُّ وفي أ : «أبي الم» وفي ب : «حبي أم» كله تحريف ولعل الصواب حبي أم .
(٥) أ : «وأبو الكرم وابن الدبّاس» بواو العطف . وكذلك في ب . أما الدبّاس فكما جاء في :
«البيغة» فهو : عمر بن عبد الله بن أبي السعادات ، وكنيته أبو القاسم ، ولقبه : الدبّاس وليس من كنيته : أبو الكرم .

لأنه ينوي بها الانفصال ، لكونها تضاف إلى جماعة هو أحدها وإلاّ لزم إضافة الشيء إلى نفسه ؛ إذ لا ينفك^(١) أن يكون بعض الجملة المضاف إليها ، ولأنّ فيه معنى الفعل ، ولهذا نصب الظرف . وتعدي تارة بنفسه ، وتارة بحرف جرّ . والأصحّ أنها محضة ، إذ لا يحفظ وروده حالاً ولا تمييزاً ، ولا بعد رُبّ ، وأل . قال سيبويه : العرب^(٢) : لا تقول : هذا زيد^(٣) أسود الناس ، لأنّ الحال لا يكون إلا نكرة^(٤) .

(وثالثها إن نوى) معنى (مین) فغير محضة ، لأنّه حينئذ في حكم الانفصال وإلاّ فمحضة . قاله ابن السراج . ونزل قول سيبويه على الثاني ، وقول الكوفيين على الأوّل .

(فإن قصد تعريفها ، أي الصّفة المضافة إلى معمولها بأن قصد الوصف بها من غير اختصاص بزمان دون زمان (تعرّف) ولذا وصف بها المعرفة في قوله تعالى : « مالك يوم الدين »^(٥) . « فاليقُ الحبُّ والنوى »^(٦) ، « غافرُ الذّنب »^(٧) ، (إلاّ) الصّفة (المشبهة) فلا تعرّف ، لأنّ الإضافة فيها نقل عن أصلٍ ، وهو الرّفْع بخلافها في غيرها ، فهي عن قرعٍ وهو التّصب ، ولأنّه إذا قصد تعريفها أدخل عليها اللام .

(وزعم^(٨) الكوفيّة والأعلم) : فقالوا : إنّها تعرّف بقصده ؛ إذ الإضافة لا تمنع منه ، (ومن ثمّ) أي مین هنا ، وهو أنّ إضافة الصّفة إلى معمولها لا تفيد

(١) ا : « إذ ينفك » بإسقاط : « لا » .

(٢) « العرب » سقطت من ط .

(٣) ط : « أشبه الناس » تحريف صوابه في ا ، ب .

(٤) ا : « لأنّ الحال لا تكون إلا نكرة » .

(٥) سورة الفاتحة ٤ . (٦) سورة الأنعام ٩٥ .

(٧) سورة غافر ٣ .

(٨) ا : « وعم الكوفية » تحريف .

تعريفاً بل تخفيفاً (جاز اقتران هذا المضاف دون غيره) من المضافات (بأل) لأن المحذور في غيره من اجتماع أداتي تعريف منتفٍ فيه ، وإنما يقرب بها هذا (إن كان مُثنى أو جمعاً على حدّه ، نحو : الضَّارِبَا زِيد ، والضَّارِبُو زِيد . قال الشاعر :

١٢١٩ - * لَيْسَ الْأَخْلَاءُ بِالْمُصْغِي مَسَامِعِهِمْ ^(١) * .

وقال :

١٢٢٠ - * إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوِطِنَا عَدَدَانِ ^(٢) * .

(أو أضيف لمقرون بها) نحو : الضَّارِبَ الرَّجُل ، وقوله تعالى : « وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ^(٣) » (أو) أضيف إلى (مضاف إليه) أي إلى مقرونٍ بها نحو : القاصد باب الكريم .

(وكذا) إن أضيف إلى (ضمير هي في مَرَجِعِهِ عَلَى الْأَصْح) نحو : الضارب الرجل والشامة ^(٤) ، وقوله :

١٢٢١ - * الْوَدُّ أَنْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوُهُ ^(٥) * .

(١) قائله مجهول . وعجزه :

* إِلَى الْوُشَاةِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمٍ * .

من شواهد أوضح المسالك رقم ٣٢٣ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

* فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بَعْتِي * .

من شواهد أوضح المسالك رقم ٣٢٢ .

(٣) سورة الحج ٣٥ .

(٤) ط : « والسامة » تحريف .

(٥) قائله مجهول . وعجزه :

* مِثِّي وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالًا * .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٢١ .

وقوله :

١٢٢٢ - . الواهب المائة المهجان وعبيدها ^(١) .

ومنع المبرّد هذه الصورة ، وأوجبَ النصب . قيل : أو إلى ضمير ما نحو : الضاربك ، والضّاربي ، والضّاربه ، قاله الرّماني ، والمبرد والزّمخشري . ومنع سيويه والأخفش ذلك ، وجعلا موضع الضمير نصباً ^(٢) كما لو كان موضعه ظاهراً ، ^(٣) فإنه يتعيّن نصبه ^(٤) .

(قال الفراء أو) أضيف إلى (معرفة) ما نحو : الضّارب زيد ، بخلاف الضّارب رجل ، ولا مستند له في السماع . (و) قال (الكوفيّة) : أو أضيف عددٌ إلى (معدود) نحو : الثلاثة الأثواب ^(٥) قال ابن مالك : وحجتهم السماع . وأمّا البصريّون فاستندوا في المنع إلى القياس ، لأنه من باب المقادير فكما لا يجوز : الرّطل زيت لا يجوز هذا .

[مسألة]

(الجمهور : على أنه لا يضاف اسمٌ لمرادفه ، ونعته ، ومنعوته ومؤكّده) ، لأن المضاف يتعرّف ، أو يتخصّص بالمضاف إليه ، والشئ لا يتعرّف ، ولا يتخصّص

(١) للأعشى . ورواية الديوان ١٥٣ .

الواهب المائة المهجان وعبيدها عوداً تزجى خلفها أطفالها

وفي الدرر ٢ : ٥٧ : « بينها » مكان : « خلقها » وانظر سيويه ١ : ٩٤ ، والخزاعة ٢ : ١٨١ .
وفي ١ : « الواهب الملاثم الملحان وعدها » تحريف وفي ب : « وعدها » مكان : « وعبيدها » تحريف .

(٢) ط : « أيضاً » مكان : « نصباً » تحريف . (٣) في النسخ الثلاث : « ظاهر » بالرفع .

(٤) ط : « نقيه » مكان : « نصبه » تحريف .

(٥) ١ : « الثلاثة أثواب » .

إلا بغيره . والنَّعْتُ عَيْنُ المنعوت ، وكذا ما ذكر بعده . (إلاّ بتأويل) كقولهم : سعيد كرز ، أي مُسَمًى هذا اللقب . وَخَشْرَمٌ دَبْرٌ ^(١) أي الذي له ذا الاسم ؛ لأنهما اسمان للنحل ، وصلاة الأولى [٤٩/٢] وَمَسْجِدُ الجامع ، و « دِينَ الْقِيَمَةِ » ^(٢) أي الساعة الأولى ، واليوم أو الوقت الجامع ، والمِلَّةُ الْقِيَمَةُ ، وَسَحَقٌ ^(٣) عِمَامَةٌ ، وَجَرْدٌ ^(٤) قَطِيفَةٌ . الأصل : عمامة سَحَقٌ ، وقطيفةٌ جَرْدٌ ، قدّم ، وجعل نوعاً مضافاً إلى الجنس كخاتمِ فِضَّةٍ ، ويومٌ يومٍ ، وليلةٌ لَيْلَةٍ ^(٥) .

(وشرط الكوفيّة) في الجواز (اختلاف اللفظ فقط) من غير تأويل . تشبيهاً بما اختلف لفظه ومعناه كيوم الخميس و « شهر رمضان » ^(٦) ، و « وَعَدَ الصَّدَق » ^(٧) و « حقّ اليقين » ^(٨) و « مكر السيء » ^(٩) ، ويا نساء ^(١٠) المؤمنات كما جاء ذلك في النعت ، والعطف ، والتأكيد نحو : « غرأيبٌ سُودٍ » ^(١١) .

— ١٢٢٣ — • كَذِبًا وَمَيِّنَا ^(١٢) •

(١) الخَشْرَمُ كجَعْفَرٍ : جماعة النحل ، والزنابير واحده بهاء (خشرمة) والدَّبْرُ : النحل والزنابير ، واحده (دَبْرَةٌ) انظر اللسان (دبر) .

(٢) سورة البيّنة ٥ . (٣) سحق : بمعنى بالية .

(٤) جَرْدٌ : بمعنى مجرودة . (٥) « ليلة » سقطت من ا .

(٦) سورة البقرة ١٨٥ . (٧) سورة الأحقاف ١٦ .

(٨) سورة الواقعة ٩٥ .

(٩) سورة فاطر ٤٣ وفي ب : « وذكر السيء » تحريف .

(١٠) ط : « وابتاء المؤمنات » . تحريف .

(١١) سورة فاطر ٢٧ .

(١٢) قطعة من بيت لمدنيّ بن زيد ، والبيت بكماله :

قَدَمَتِ الأديمَ لِرَاهِسِيْهِ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيِّنَا

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٧٧٦ ، ٧٧٧ .

« كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ »^(١) . (و) قال أبو حيان : لا يتعدى السَّماع . بل يقتصر عليه فلا يقاس (وهل هي) أي هذه الإضافة (محضة أولاً ، أو واسطة) بينهما؟ أقوال : الأول : قاله جماعة ، واختاره أبو حيان ، لأنه لا يقع بعد « رَبِّ » ، ولا « آل » ، ولا ينعت بنكرة ، ولا ورد نكرة ، فلا يحفظ : « صلاة أولى » و « مسجد جامع » .

والثاني : قاله الفارسيّ وابن الدّباس^(٢) وغيرهما لشبهه بحسن الوجه وأمثاله ، لأن الأصل في « صلاة الأولى » ونحوه : « الصلاة الأولى » على النعت ، ثم أزيل عن حده كما أن أصل^(٣) : حسن الوجه : « حَسَنٌ وَجْهُهُ » فأزيل عن الرفع .

والثالث : قاله ابن مالك : قال : لأن لها اعتبارين : اتصالٌ من وجه أن (الأولى^(٤)) غير مفصول بضمير منوي ، وانفصاله من وجه : أن المعنى لا يصح إلا بتكلف خروجيه عن الظاهر . قال أبو حيان : ولم يسبقه أحدٌ إلى ذكر هذا القسم الثالث . (ثم تجري) هذه الأقوال (فيما ألقى فيه مضاف) نحو :

١٢٢٤ - إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا^(٥) .

(أو مضاف إليه) نحو :

١٢٢٥ - أقام ببغدادِ العِراقِ وشَوْقُهُ لأهلِ دِمَشقِ الشَّامِ شَوْقٌ مُبْرُحٌ^(٦)

(١) سورة الحجر ٣٠ .

(٢) ١ : « ابن الرماش » تحريف . وقد سبق التعريف به آنفاً

(٣) « أصل » سقطت من أ .

(٤) ١ : « الأول » ، تحريف .

(٥) لليد بن ربيعة ، وعجزه :

• ومن ييك حولاً كاملاً فقد اعتذر •

انظر ديوانه ٢١٤ .

(٦) لبعض الطائين كما في العيني . من شواهد الأشموني ٢ : ٢٤٤ .

(ولا يقدّم) على المضاف (معمولٌ مضافٌ إليه) ، لأنه من تمامه ، كما لا يتقدّم المضاف إليه على المضاف . (وجوزّه الكسائي على أفعل) نحو : أنت أخانا أوّل ضارب . واقتصر في « التسهيل » على ذكر المثال ، وأن ثعلباً حكاه عنه . قال أبو حيان : فهل هو مختصّ بلفظ : « أوّل » أو « عام » في كل أفعل تفضيل^(١) يحتاج إلى تحرير النقل في ذلك ، ولا يظهر فرقٌ بين « أوّل » وغيره ، فيجوز : هذا بالله أفضل عارف . والصحيح أنه لا يجوز شيء من ذلك ؛ لعدم سماع ذلك من كلامهم ، ولمخالفة الأصول .

(وجوزّ الزمخشري وابن مالك) التقديم (على غير) النافية (مطلقاً) نحو : زيد عمراً غير ضارب . قال :

١٢٢٦ - « فتىٌ هو حقاً غير مُلغٍ فريضةٌ ولا تتخذُ يوماً سواه خليلاً »^(٢)

قال أبو حيان : والصحيح أنه لا يجوز ذلك ، والبيت نادرٌ لا يقاس عليه . وجوزّه قومٌ على غير (إن كان) المعمول (ظرفاً) أو مجروراً لتوسّتهم فيه كقوله :

١٢٢٧ - « إن امرأ خصّني يوماً مودّته على التناهي لعيندي غير مكفور »^(٣)

قال أبو حيان : والصحيح المنع لاتحاد العلة في ذلك وفي المفعول^(٤) . أمّا

(١) ط « في كل أفعل التفضيل » .

(٢) قائله مجهول . وفي المغني ٢ : ١٨٩ : « قوله » مكان : « فريضة » . وفي ا ، ب : « فريضة » مكان : « فريضة » ، و « سيلاً » مكان : « خليلاً » .

(٣) في الدرر ٢ : ٥٩ : أنه لم يعثر على قائله . أمّا قائله فهو أبو زبيد الطائي يمدح أخاه لأمته ولبيد ابن عقبة . انظر ديوانه ٧٨ ، وسبق ذكره رقم ٥٢٠ . وانظر أيضاً شرح شواهد المغني للسيوطي

. ٩٥٣

(٤) ط : « لاتحاد العلة في ذلك في المفعول » تحريف .

« غير ^(١) » التي لم يردّ بها نفي فلا يجوز التقديم عليها باتفاق ، فلا يقال : أكرم القوم زيداً غير مُشَاتَم ^(٢) .

(وجوز قومٌ) التقديم (على حقّ) كقوله :

١٢٢٨ - • فإن لا أكنّ كلّ الشجّاع فإنتي

بضرب الطلّي والهامِ حقّ عليم ^(٣) .

قال أبو حيّان : والصحيح المنع لندور هذا البيت ، وإمكان تأويله . وجوز قوم التقديم على « مثل » نقله ابن الحاجّ نحو : أنا زيداً مثل ضارب ^(٤) .

(وقد يكتسب المضاف) من المضاف إليه (تأنيثاً وتذكيراً إن صحّ حذفه) ، ولم يخلّ الكلام به ، (وكان بعضاً) من المضاف إليه (أو بعض) منه ، كقولهم : قَطِعتُ بعضَ أصابعه ، وقرىء : « تَلْتَقِطُهُ بعضُ السّيّارة ^(٥) » وقوله :

١٢٢٩ - • كما شَرِقَتْ صدرُ القنّاةِ من الدّم ^(٦) .

(١) « غير » سقطت من أ .

(٢) ١ : « غير مستام » تحريف . وفي ط : « غير شاتم » .

(٣) للأشتر كما في الدرر ٢ : ٥٩ .

والطلّي : الأعناق .

(٤) ب : « ما زيداً مثل ضارب » ١ : « أما زيداً مثل ضارب » ، والصواب في ط والأشموني ٢ : ٢٨٠

حيث يقول : « وكذا المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله ، فلا يجوز في نحو : أنا مثل

ضارب زيداً أن يتقدّم « زيداً » على « مثل » .

(٥) سورة يوسف ١٠ ، وفي ط : « يلتقطه » بالياء .

(٦) للأعشى . ديوانه ١٨٤ و صدره :

• وتشرقُ بالقول الذي قد أذعتهُ .

من شواهد سيبويه ١ : ٢٥ ، والمقتضب ٤ : ١٩٧ .

وقوله :

١٢٣٠ - رؤيةُ الفكر ما يؤولُ له الأُمُ - رُ مُعِينٌ على اجتناب التّواني (١)

بخلاف ما إذا لم يصحّ لو حذف ، فلا يقال : قامت غلام هند ، ولا أمةُ زيد جاء ، أو صحّ ، ولم يكن بعضاً ولا كبعض فلا يقال : أعجبتني يوم الجمعة ولا جاءت يوم عاشوراء .

[أسماء لازمة الإضافة]

(مسألة) : في أسماء لازمت (٢) الإضافة ، لاحتياجها إليها في فهم معناها (لزم الإضافة) مطلقاً : (حُمادي ، وقُصاري) بضم أولهما ، وقصرهما بمعنى : الغاية ، يقال : قصارك أن تفعل كذا ، أي غايتك ، وآخر [٥٠/٢] أمرك . وحكى الجوهري فيها فتح القاف ، و (قصر (٣) أيضاً (٤) قال :

١٢٣١ - قَصُرُ الجديد إلى بِلَى والنَعِيشُ في الدّنيا انقِطَاعُهُ (٥)

(و) لزم الإضافة (الإضافة إلى ضمير وحْد (٦)) فلا يضاف إلى ظاهر ، وسواء ضمير الغائب وغيره ، وتجب مطابقتها لما قبله نحو : « إذا دُعِيَ اللهُ وَحْدَهُ (٧) » .

(١) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٢ : ٢٤٨ .

(٢) ط : « لازمة » بالتاء المربوطة .

(٣) ويقال أيضاً : « قُصْبِرَى » بضمّ القاف ، وفتح الصاد ، وسكون الياء ، و « قُصار » بحذف الألف الأخيرة مع فتح القاف أو ضمّها . و « قَصْر » بحذف الألفين مع فتح القاف ، وسكون الصاد وهي رواية الجوهري التي ذكرها السيوطي . انظر حاشية الصبان ٢ : ٢٥١ .

(٤) « أيضاً » سقطت من أ .

(٥) قائله مجهول . انظر الدرر ٢ : ٦٠ .

(٦) ط : « وحده » بالهاء .

(٧) سورة غافر ١٢ .

١٢٣٢ - • والذئبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَّرْتُ بِهِ وَحْدِي... (١) •

١٢٣٣ - • وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحْدَكَ (٢) •

وقوله :

١٢٣٤ - أَعَاذِلَ هَلْ يَأْتِي الْقَبَائِلَ حَظُّهَا مِنْ الْمَوْتِ أَمْ خُلِّيَ لَنَا الْمَوْتُ وَحَدْنَا (٣)

(لازم النصب) على المصدر لفعل من لفظه . حكى الأصمعي : وَحَدَ الرَّجُلَ يَحْدُهُ (٤) : إذا انفرد ، وقيل : لم يلفظ بفعله كالأبوة ، والأخوة (٥) ، والخزولة . وقيل : محنوف الزوائد من : إجماد (٦) . وقيل : نصبه على الحال لتأويله بمُوحِدٍ . وقيل : على (٧) حذف حرف الجرّ ، والأصل : على وحده .

(و) لازم (الأفراد والتذكير (٨)) لأنه مصدر (وقد يشي) شنوذاً (أو يجرّ

(١) من مقطعة للربيع بن ضبيح الفزاريّ ، ونمامه : وأخشى الرِّبَاحَ والمطرا . من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٢٧ .

(٢) لعبد الله بن عبد الأعلى القرشيّ . وعجزه :

• لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ •

سيبويه ١ : ٣١٦ ، وأوضح المسالك رقم ٣٢٦ .

(٣) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٦٠ .

(٤) في القاموس : وَحَدَّ كَتَعَلَّمَ ، وَكْرَمٌ يُحَدُّ فِيهِمَا (أي في الصبيّين) وَحَادَةً ، وَوَحْدَةً ، وَوَحْدًا ، وَوَحْدًا ، وَوَحْدَةً ، وَوَحْدَةً : بقي مفرداً كتوحد .

(٥) والأخوة سقطت من ا ، ب .

(٦) ا : محنوف الزائد من إجماده . وب : محنوف الزم أبد من إجماد ، وعجاجة ب هرقّة . وفي

ط : محنوف الزائد من أحاد ، وهي محرقة أيضاً . والصواب من أ ، وحاشية الصبّان حيث

نقل نص المصحح في هذا الموضع بأكمله . انظر الحاشية ٢ : ٢٥١ .

(٧) على سقطت من ا . (٨) ط : الأفراد والتذكير ، تحريف .

بعلى (سمع : جلسا ^(١) على وحديهما ، وقلنا ذلك وحدينا ، واقتضيت كل درهم على وحده ، وجلس على وحده .

(أو إضافة نسيج وقريع) بوزن كريم (وجُحَيْش ، وعُيَيْر) مصغّرين إليه (ماحقات بالعلامات على الأصح) يقال : هو نسيجٌ وحده ، وقريعٌ وحده : إذا قصد قلة نظيره في الخير ، وأصله في الثوب ، لأنه إذا كان رفيعاً لم ينسج على منواله ^(٢) . والقريع : السيد . وهو جُحَيْشٌ وحده ، وعُيَيْرٌ وحده : إذا قصد قلة نظيره في الشرّ ، وهما مصغّر : عير ، وهو : الحمار ، وجحش ، وهو ولده ، يذمّ بهما المنفرد باتّباع رأيه ، ويقال : « هما نسيجا وحدهما » و « هم نُسجاءٌ وحدهم ^(٣) » ، و « هي نسيجةٌ وحدها ^(٤) » وهكذا . وقيل : « لا يتّصل بنسيج » وإخوته العلامات ، فيقال : « هما نسيجٌ وحدهما » . وهكذا . و « قريع » لم يذكرها في التسهيل ، وذكرها أبو حيّان وشيخه الشاطبيّ وزاد الشاطبيّ : « رُجَيْلٌ ^(٥) وحده » .

ولزم الإضافة (إلى معرفة مثناة) لفظاً أو (معنى تفريقه ^(٦)) معطوفاً (بالواو) فقط (ضرورة : كيلا وكيلتنا) نحو : وكلا الرجلين . « كيلتنا الجتتين ^(٧) » .

— ١٢٣٥ — * كيلا غنيٌّ عن أخيه حيّاته ^(٨) *

(١) ط : « حلبا » تحريف .

(٢) ط : « على منواله غيره » بزيادة : « غيره » والصواب من ا ، ب ، وحاشية الصبان ٢ : ٢٥١ .

(٣) ا : « وهم نسيجوا وحدهم » .

(٤) ا : « وهي نسجت وحدها » تحريف .

(٥) ط فقط : « رجل وحده » تحريف . صوابه في ا ، ب وحاشية الصبان ٢ : ٢٥١ .

(٦) ط : « تعريفه » بالعين . تحريف .

(٧) سورة الكهف ٣٣ .

(٨) نسب في اللسان (غنى) إلى المغيرة بن حبناء التميمي. ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغنى ٥٥٥ =

١٢٣٦ - إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبيل^(١)

ومن تفريقه^(٢) بالواو .

١٢٣٧ - كلا أخي ونظيلي وأجدي عَصْدًا^(٣) .

(وقال الكوفيّة : أو نكرة) محدودة بناء على جواز توكيدها^(٤) ، سمع : « كلتا

جاريتين عندك مقطوعة يدها^(٥) » .

(وقال ابن الأتباري : و) إلى (مُفْرَدٍ إن كررت) كِلَا نحو : كِلَايَ وَكِلَاكِ

سنان .

(و) لزم الإضافة (ذو وفروعه) أي : ذوا ، وذوو ، وذات ، وذاتا ،

وذوات .

(وأولو ، وأولات إلى اسم جنس) قياساً كذبي عِلْم ، وذبي حُسْن .

« وأشهدُوا ذَوِي عَدْلٍ^(٦) » . « ذَوَاتَا أَفْتَانٍ^(٧) » (وإلى عِلْمٍ سماعاً) نحو :

= لعبد الله بن جعفر بن أبي طالب . وصاحب الدرر ٢ : ٦٠ يقول : لم أعر على قائله . وعجزه :

« ونحن إذا متنا أشدّ تغانيا .

(١) لعبد الله بن الزبير القرشي من قصيدة قالها في وقعة أحد قبل إسلامه .

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٤٩ .

(٢) ط : « ومن تعريفه » بالعين والفاء . تحريف .

(٣) قائله مجهول . وعجزه :

« في النابتات وإلام الملمات .

شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٥٢ .

(٤) ط : « جواز توكيدهما » بالثنية ، تحريف .

(٥) في الأسموني ١ : ٧٧ « كلا وكلتا اسمان ملازمان للإضافة ، ولنظهما مفرد ، ومعناهما مثني ،

ولذلك أجز في ضميرهما اعتبار المعنى ، فيثني ، واعتبار اللفظ فيفرد .

(٦) سورة الطلاق ٢ .

(٧) سورة الرحمن ٤٨ .

ذُو بَيْرِنَ ، وذو رُعَيْنَ ، وذو الكِيلَاعِ (١) ، وذو سَلَمٍ ، وذو عمرو ، وذو تبوك . (وقيل : قياساً) قاله الفراء . (والغالب إلغاؤها) أي : كونها ملغاة أي زائدة (حينئذ (٢)) . وقد لا تُلغى نحو : « أنا الله ذو بَكَّة » أي صاحب « بَكَّة » . (والمختار جوازها) أي إضافتها (إلى ضمير (٣)) كما يفهم من كلام أبي حيان أن الجمهور عليه كقوله :

١٢٣٨ - إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ (٤) .

وقوله :

١٢٣٩ - أَبَارَ ذَوِي أَرُومَتَيْهَا ذَوُوهُ (٥) .

وقوله :

١٢٤٠ - رَجُونَاهُ قِدْمًا مِنْ ذَوِيكَ الْأَفْضَلِ (٦) .

(خلافاً للكسائي ، والنحاس ، والزبيدي ، والمتأخرين) في منعهم ذلك إلاً

(١) نورُعَيْنَ كزُبَيْرٍ : ملكٌ حمير ورُعَيْنَ : حصن له أو جبل فيه حصن . وذو الكلاع الأكبر هو يزيد بن النعمان ، والأصغر : هو سُمَيْعُ بن ناكور . انظر القاموس .

(٢) أي حينما تدخل على علم .

(٣) « أي بإضافتها إلى ضمير » سقط من أ .

(٤) قائله مجهول . من شواهد ابن يعيش ٣ : ٣٨ .

(٥) نسبة صاحب المفصل لكعب ، ونسبه ابن يعيش للكعب وقال : وقيل لكعب . وصدده :

صَبِحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مَرَهْفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أَرُومَتَيْهَا ذَوُوهَا

انظر المفصل ٣ : ٣٦ ، وشرح ابن يعيش ٣ : ٣٨ وفي الدرر ٢ : ٦١ يذكر أنه لم يعثر على قائله ، وفيه : « أبان » مكان : « أبار » تحريف صوابه في النسخ الثلاث والمفصل . وفي النسخ الثلاث أيضاً : « روه » .

(٦) للأحوص . ورواية الديوان ١٣٤ .

لكن رجونا منك مثل الذي به صُرِفْنَا قَدِيمًا مِنْ ذَوِيكَ الْأَفْضَلِ

وفي ط : « الأفضل » مكان « الأفاضل » تحريف .

في الشعر . وجزم به الجوهري في الصحاح . وفي « رؤوس المسائل » بعد نقله المنع عن الثلاثة المذكورين : وأجازه غير هؤلاء . وقد استعمل جمع « ذي » مقطوعاً عن الإضافة في قوله :

١٢٤١ - « فلا أعني بذلك أسفليكم^١ ولكني أريد به الذؤينا^(١) .

وجميع ما تقدم لزم الإضافة معنى^(٢) ولفظاً . (و) لزم الإضافة (معنى لا لفظاً) فيجوز القطع على نيتها .

[آل]

(آل) وأصله : أول ، قلبت واوه ألفاً لتحركها ، وانفتاح ما قبلها بدليل قولهم : أوبل . وقيل : أهل ، أبدلت هاؤه همزة ، ثم الهمزة ألفاً لسكونها بعد همزة مفتوحة^(٣) بدليل : أهل .

وإنما يضاف (إلى علم عالم^(٤) غالباً) كقوله :

١٢٤٢ - « نحن آل الله في بلدتنا لم نزل آلًا على عهد إرم^(٥) . »

ومن إضافته إلى علم غيره .

(١) للكعبية . ديوانه ٢ : ١٠٩ ، وطبقات الشعراء لابن المعتز ١٩٧ ، وسيبويه ٢ : ٤٣ ، والخزاعة

١ : ٦٧ ، ٢ : ٢٨٤ ، ٣ : ٤١١ . وفي ط « النوبا » مكان « النوبتا » تحريف .

(٢) « معنى » سقطت من ط .

(٣) صار في التصدير : « آل » فلماً توالى الهمزتان ، أبدلت الثانية ألفاً كما قالوا : آدم ، وآخر .

(٤) في اللسان (أهل) : « ونحس العرب بالآل : الأشرف الأخص دون الشائع العام » .

ولعل المقصود : « عالم » : عاقل ، بدليل مقابلة المذكور فيما بعد ، وهو « من إضافته إلى علم غيره » أي غير العاقل .

(٥) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٦٢ .

١٢٤٣ - * من الجُرْد من آل الوجيه ولاحق (١) *

هما عَلَمًا فرسًا، وإلى الجنس : آل الصليب .

(والصحيح جوازه إلى ضمير) كقوله :

١٢٤٤ - وانصُر على آل الصليب ، وعابديه اليومَ آتَكَ (٢) [٥١/٢]

وقيل : لا يَجوزُ ، وعُزِّي للكسي ، والنحاس ، والزبيدي .

[كُـلٌّ وبعض]

ولزم الإضافة معنى أيضاً (كُلٌّ وبعضٌ . والجمهور) على (أنهما) عند التجرد منها (معرفتان بنيتهما) لأنهما لا يكونان أبداً إلاّ مضافين فلما نُوتِيت تعرف من جهة المعنى (ومنِ نَمَّ) أي مِنِ هنا ، وهو كونهما عند القطع معرفتين بنيتهما ، أي من أجل ذلك (امتنع وقوعهما حالاً ، وتعريفهما بأل خلافاً للأخفش وأبي عليّ) الفارسي (وابن درستويه) في قولهم : بأنهما نكرتان ، وأتتهما معرفتان بأن وينصبان على الحال قياساً على نِصْفٍ ، وسُدُسٍ ، وثُلثٍ ، فإنها (٣) نكرات بإجماع ، وهي في المعنى مضافات ، وحكّوا : مررت بهم كُلاًّ بالنصب على الحال ، وهذا القول مشهور عن الأولين ، وظفرت بنقله عن ابن درستويه أيضاً في كتاب (ليس) لابن خالويه ، فذكرته تقوية لهما .

(١) في اللسان (جرد) : « الأجرد الذي يسبق الخيل ويتجرد عنها لسرعته . وفي ١ ، ط : « من

المجرد من آل » تحريف . صوابه في اللسان ، وب . وهو صدر بيت عجزه :

* تعلمنا أوتارنا حين تصهل *

انظر الدمامي الجزء الثاني ورقة ٥٤ من شرح التسهيل وقد غفل عن هذا الشاهد صاحب الدرر ، وكتب في الجمع على أنه نص نثري .

(٢) من أبيات لعبد المطلب جدّ الرسول عليه السلام . انظر الدرر ٢ : ٦٢ .

(٣) في النسخ الثلاث : « فلأنهما » تحريف .

[أي]

(و) لزم الإضافة معنى أيضاً (أي) بأقسامها ، فتكون نفس ما تضاف إليه ^(١) (وهي مع النكرة ككُلّ ، ومع المعرفة كبعض ، ومن ثمّ) أي من هنا ، وهو كونها مع المعرفة كبعض أي من أجل ذلك لم تضاف لمفرد معرفة ^(٢) إلاّ مكرّرة ، أو منوياً بها الأجزاء) ليصح فيها معنى البعضية نحو :

١٢٤٥ - . أيّ وأيّك فارسُ الأحزابِ ^(٣) .

ونحو : أي زيد حسن ، أي : أيّ أجزائه . فإن لم تكن تعيّن إضافتها إلى نكرة ، أو مثنى نحو : أيّ رجل . وأيّ الزيدين عندك : هذا حكم شاملٌ لأيّ بأنواعها ، وتقدّم ما يختصّ بكل نوع منها في مبحث الموصول . (ومرّ كثير) مما لزم الإضافة في المصادر ، والظروف والاستثناء (فلم نُعدهُ) حذراً من التكرار .

[مسألة]

(مسألة) = (أضيف للفعل آية بمعنى علامة) مع « ما » المصدرية أو النافية، ودونهما تشبيهاً لها بالظرف كقوله :

١٢٤٦ - . بآيةٍ تُقدِّمون الخيل شعثاً ^(٤) .

(١) « فتكون نفس ما تضاف إليه » سقطت في هذا الموضع من ا ، ب . وذكرت بين قوله : « وهي مع النكرة ككل » وقوله : « ومع المعرفة كبعض » .

(٢) « معرفة » سقطت من ا ، ب .

(٣) في الصحاح للجوهري منسوب إلى قيس بن الخطيم وصاحب الدرر يقول : « لم أعر على قائل هذا البيت ، وصدده :

• فلئن لقيتك خاليتين لتعلمن •

وفي ط : « إني » مكان : « أي » تحريف . وانظر الأشموني ٢ : ٢٦١ .

(٤) في الخزانة ٣ : ١٣٥ يقول البغدادي : نسبة سيويه إلى الأعشى . وقد ناقش البغدادي في هذه النسبة سيويه مع أن النسخة المطبوعة ١ : ٤٦٠ ورد فيها الشاهد غير منسوب . وعجزه :

• كأن على سنانكها مداما •

وقوله :

- ١٢٤٧ - • الكنى إلى سَلَمَى بآيَةٍ أَوْمَأَتْ^(١) •

وقوله :

- ١٢٤٨ - • بآيَةٍ مَا تُحِبُّونَ الطَّامَا^(٢) •

وقوله :

- ١٢٤٩ - • بآيَةٍ مَا كَانُوا ضَعْفَاءَ وَلَا عَزُولا^(٣) •

(وقيل : هو على حذف ما) المصدرية ، والإضافة إلى المصدر المؤول . قال ابن جنيّ : وعلى الأول « ما » الموجودة زائدة ، ويؤيده عدم تصريحهم بالمصدر أصلاً ، وإضافتها إلى الجملة الاسمية في قوله :

(١) قال صاحب الدرر ٢ : ٦٣ : لم أعثر على قائل هذا البيت وعجزه :

• بكفٌ خضيبٌ تحت كُفّةٍ مِدرِع •

(٢) ليزيد بن عمرو بن الصّغق . وصدرة :

• أَلَا مَنْ مِبلغ عني تَمِيمَا •

من شواهد سيبويه ١ : ٤٦٠ . والكامل للمبرد ١ : ١٧١ والخزانة ٣ : ١٣٨ . وفي الدرر ٢ : ٦٤ قائله مجهول ويحسون « بالباء . وفي الخزانة : « نحبون » بالفاء وكذلك في النسخ الثلاث .

(٣) لعمرو بن شأس . وصدرة :

• أَلِكِنِّي لِي قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً •

• بآية الحال منها عند بَرُقْعِهَا ^(١) .

(وقيل : لا يطرّد) ذلك ، بل يُقْتَصَرُ فيه على السَّمَاعِ ، قاله المبرّد .

(و) أضيف إليه أيضاً (- ذو - في قولهم : اذهب) بذني تسلم (أو أفعال بذني تسلم) ، وهي بمعنى صاحب (أي بذني سلامتك) والمعنى في وقت ذي سلامة ، فالباء بمعنى في ، وقيل : للمصاحبة . أي : افعله مقروناً بسلامتك ، كما تقول : افعله بسعادتك . وقيل : للقسم أي بحق سلامتك . وهل هو خبر في معنى الدعاء ؟ أي : والله يسلمك .

(وقيل : ذو موصولة) أعربت على لغة ، و « تسلم » صلتها ، والمعنى : اذهب في الوقت الذي تسلم فيه ، ثم حذف الجار اتساعاً ، فصار تسلمه . ثم الضمير . (ويلحق الفعلين ^(٢) الفروع) فيقال : اذهباً ^(٣) بذني تسلمان ، واذهبوا بذني تسلمون ، واذهي بذني تسلمين .

[مسألة]

(مسألة) : (يحذف المضاف للدليل) جوازاً نحو : « أو كصيب ^(٤) » أي كأصحاب صيب . « أو كظلماتٍ في بحرٍ ^(٥) » أي كذي ظلمات بدليل : « يجعلون أصابعهم »

(١) لمزاحم بن عمرو السلولي . وتماهه :

• وقولُ رُكْبَتَيْهَا قِضٌ حين تَقْنِيهَا .

انظر الدرر ٢ : ٦٤ . وفي النسخ الثلاث : « بآية الحال منها عند موقعها » تحريف . صوابه من

الدرر ٢ : ٦٤ . وانظر اللسان : (فضض)

(٢) أي « اذهب » ، و « تسلم » والمراد بالفروع : علامات الثنية والجمع .

(٣) ط : « اذهب بذني تسلمان » تحريف .

(٤) سورة النور ٤٠ .

(٥) سورة البقرة ١٩ .

« يَغْشَاهُ مَوْجٌ » (ودونه ضرورة) كقوله :

١٢٥١ - عَشِيَّةً فَرَّ الْحَارِثِيُّونَ بَعْدَمَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مَلْتَقَى الْقَوْمِ هُوْبِرُ^(١)

يريد : ابن هوبر .

(وإنما يقاس إذا لم يستبد الثاني بنسبة الحكم^(٢)) نحو : « واسأل القرية^(٣) » أي أهلها ، « وأشربوا في قلوبهم العجل^(٤) » أي حُبّه . فإن جاز استبدادهُ به اقتصر فيه على السَّمَاعِ ولم يقس (خلافاً لابن جني) في قوله بالقياس مطلقاً فأجاز : جلست زيدا على تقدير : جلوس زيد .

(وقد يحذف متضايغان وثلاثة) نحو : « فإنها من تقوى القلوب^(٥) » أي : فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى . « قبضة من أثر الرسول^(٦) » أي : أثر حافر فرس الرسول . « فكان قاب قوسين^(٧) » أي مقدار مسافة قربه مثل : قاب . (ثم الأفتح نيابة الثاني) أي المضاف إليه عن المضاف (في أحكامه) من الإعراب كما تقدم .

والتذكير نحو :

(١) الذي الرّمه . ديوانه ٣٢٢ .

(٢) ط فقط : « بنية الحكم » وهو تحريف ، صوابه في ا ، ب . وقد فسّر هذه العبارة « التصريح » بقوله : « فإن كان المحذوف هو المضاف فالغالب أن يخلفه في إعرابه المضاف إليه ، وهو في ذلك على قسمين : سماعي ، وقياسي . فالسماعي : ما يصح استبداد القائم مقام المضاف بالإعراب في المعنى لقول عمر بن أبي ربيعة :

لا تلمني عتيق حسبي الذي بي إن بي يا عتيق ما قد كفاني

انظر التصريح ٢ : ٥٥ .

(٣) سورة يوسف ٨٢ .

(٥) سورة الحج ٣٢ .

(٤) سورة البقرة ٩٣ .

(٧) سورة النجم ٩ .

(٦) سورة طه ٩٦ .

١٢٥٢ - • يَسْقُونَ من ورد البريصَ عَلَيْهِمْ بِرَدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ (١) •

أي ماء بردى ، وإلا لقال : تصفق ، وهو نهر بدمشق ، ألفه للتأنيث .

والتأنيث نحو :

١٢٥٣ - • وَالْمَسْكُ مِنْ أَرْدَانِيهَا نَافِحَةٌ (٢) •

أي : رائحته . وعود ضميره نحو : « وتِلْكَ الْقُرَى أَمَلْنَاكُمْ (٣) » أي : أهلها ، وغير ذلك كحديث : « إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي » . أي استعمال هذين .

(وفي) نيابته عنه في (التنكير إذا كان) المضاف المحذوف (مثلاً خُلْفٌ) فقال ابن مالك تبعاً [٥٢/٢] للخليل : نعم . ولذلك نصب على الحال نحو : « تفرّقوا أيادي سباً » أي مثلها ، أو ركّب مع « لا » كحديث « إذا هلك كسرى فلا كِسْرَى بعده ، وإذا هلك قَيْصَرٌ فلا قَيْصَرَ بعده » وقال سيويه : لا .

ويجوز إبقاء جرّه إن عطف على مماثل للمحذوف أو مقابل (له .

فالأول نحو :

١٢٥٤ - • أَكُلَّ أَمْرِيءِ تَحْسِينِ امْرَأٍ وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا • (٤)

(١) لحسان بن ثابت ، ديوانه ١٨٣ .

(٢) في الدرر ٢ : ٦٤ قائله مجهول . ولم يظفر له بتمة . وقد ذكر الأشموني ٢ : ٢٧٢ تمته وهي صدر :

• مَرَّتْ بِنَا فِي نِسْوَةِ خَوْلَةٍ •

(٣) سورة الكهف ٥٩ .

(٤) لأبي ذؤاد الإبادي .

أي : وكل نار .

والثاني نحو : « تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا ، وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ »^(١) . (أي ما في الآخرة . وشرط ابن مالك) للجواز (اتصال العطف) كما مثل (أو فصله بلا) نحو :

١٢٥٥ - ولم أرَ مِثْلَ الْخَيْرِ يَتْرِكُهُ الْفَتَى وَلَا الشَّرَّ يَأْتِيهِ امْرَأٌ وَهُوَ طَائِعٌ^(٢)

ولم يشترطه الأكثرون كما في الآية المذكورة .

(و) شرط (قومٌ سَبَقَ نَفْسِي أو استفهام كما تقدم في الأمثلة . قال أبو حيان : والصحيح جوازه مع عدمهما كقوله :

١٢٥٦ - لو ان طيب الإنس والجين دأوا بالآ

لذي بي من عقرَاء ما شفيساني .^(٣)

وقوله :

١٢٥٧ - كل مُشْرِفٍ فِي رَهْطِهِ ظَاهِرٌ أَلَّا عَزَّ ، وَذِي غُرْبَةٍ ، وَفَقِيرٍ مَهِينٌ^(٤) .

(و) الجرح (دون عطف ضرورة) كقوله :

١٢٥٨ - الْآكِيلُ الْمَالَ الْيَتِيمَ بَطِيرًا^(٥) .

= سيويه ١ : ٣٣ ، الإنصاف ٢ : ٤٧٣ ، الفصل ٣ : ٧٩ ، أوضح المسالك رقم ٣٥١ . الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٤ : ١٤١ .

(١) سورة الأفعال ٦٧ .

(٢) قائله مجهول . وانظر الدرر ٢ : ٦٥ .

(٣) لعروة بن حزام العذري . انظر الدرر ٢ : ٦٥ .

(٤) قائله مجهول . انظر الدرر ٢ : ٦٥ .

(٥) يقول صاحب الدرر ٢ : ٦٥ : لم أعثر على قائله ولا تمته .

أي : مال اليتيم (خلافاً للكوفية) في تجويزهم ذلك في الاختيار حكماً : « أطمعونا لحمًا سميناً شاةً » ونحوها ^(١) ، أي « لحمٌ شاةٍ » ففاسوا عليه نحو : يعجبني ضربٌ زيد ، أي ضربٌ زيدٍ ، والبصريون حملوا ذلك على الشنوذ .

(ويحذف المضاف إليه) منوياً (ويكثر) هذا الحذف (في الأسماء التامة) ويقبل في غيرها كقبيلٌ وبعد ، ونحوهما . وقال ابن عصفور : لا يقاس إلاً في مفرد مضافه زمان ، وقد يبقى المضاف بلا تنوين إن عطف ^(٢) هو على مضاف ^(٣) لثله . (أو عطف عليه مضافٌ لثله) فالأول : نحو : حديث البخاري « عن أبي برزة : غزوت مع رسول الله ﷺ سبْعَ غَزَوَاتٍ أَوْ ثَمَانِيَّ » بفتح الياء بلا تنوين .

والثاني : نحو ، حديث : أنه ﷺ قال : « تحييين في علم الله ستةً أو سبعةً أيامٍ » .

(وخصه الفراء بالمصطحبين) كاليد والرجل نحو : قطع الله يداً ورجلاً مَنْ قالها ... والنصف والربع ، وقبل وبعد بخلاف نحو : دار ، وغلام ، فلا يقال : اشتريت دار و غلام ^(٤) زيد .

قال ابن مالك : وقد ينفي بلا تنوين من غير عطف كقراءة ابن مُحَيِّين « فلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ^(٥) » ، أي : لا خَوْفٌ شَيْءٍ عَلَيْهِمْ ، وقوله :

• سُبْحَانَ مَنِ عَقَمَةَ الْقَاخِرَ ^(٦) •

— ١٢٥٩ —

(١) ا ، ب : « ادخلوا اطمعونا لحمًا سميناً شاه دعوها » وفي العبارة ، تحريف ظاهر .

(٢) « عطف » سقطت من ا .

(٣) ط : « المضاف لثله » .

(٤) ط : « دار و غلام زيد » .

(٥) سورة البقرة ٣٨ .

(٦) سبق ذكره رقم ٧٤٣ .

[الفصل بين المتضايفين]

[مسألة]: لا يفصل بين المتضايفين، أي المضاف، والمضاف إليه (اختياراً) لأنه من تمامه، ومُنزَل منه منزلة التنوين (إلا بمفعوله وظرفه على الصحيح) كقراءة ابن عامر: « قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ^(١) » وقرئ « مُخْلِيفَ وَعَدَةَ رَسُلِهِ^(٢) » وحديث البخاري: « هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي » وقوله: « تَرَكَ يَوْمًا نَفْسِيكَ وَهَوَاهَا ، سَعَى لَهَا فِي رَدَاهَا^(٣) » .

وقوله :

• كَنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةً بِعَسِيلِ^(٤) • ١٢٦٠ -

وقيل : لا يجوز بهما ، وعلى المفعول أكثر النحويين . ورُدَّ في الظرف بأنه يتوسع فيه ، وفي المفعول بثبوته في السبع المتواترة . وحسنه كون الفاصل فضلة فإنه يصلح^(٥) بذلك لعدم الاعتداد ، وكونه غير أجنبي من المضاف ، ومقدّر التأخير .

(١) سورة الأنعام ١٣٧ .

(٢) سورة إبراهيم ٤٧ .

(٣) يوهم هذا القول أن يكون شاهداً شعرياً ، وإنما هي حِكْمَةٌ ، عبّر عنها التصريح ٢ : ٥٨ ، والأشموني ٢ : ٢٧٦ « كقول بعضهم » .

(٤) قائله مجهول . وصدرة :

• فَرِشْتِي بَجِيرٍ لَا أَكُونُ وَمِدْحَتِي •

ورشني من رشت السهم : إذا ألزقت عليه الريش انظر اللسان (عمل) والصحاح للجوهري (عمل) والأشموني ٢ : ٢٧٧ .

وفي ط : « كناحت يوم » بجر يوم ، وهو تحريف .

(٥) ط : « فإنه يصلح » .

وخرج بمفعوله وظرفه المفعول والظرف الأجنبيّان ، فالفصل بهما ضرورة
كقوله :

١٢٦١ - . تَسْقَى أمتيَاحاً ندى المسواك رِيْقَتِهَا ^(١) .

وقوله :

١٢٦٢ - . كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يوماً يهوديٍّ ^(٢)

وقوله :

١٢٦٣ - . هما أَخَوَا - في الحرب - مَنْ لا أخاله ^(٣) .

(وجوزّه) أي الفصل (الكوفية مطلقاً) بالظرف والمجرور وغيرهما . (و) جوزّه
(يونس بالظرف والمجرور) غير المستقل ^(٤) ، (و) جوزّه (ابن مالك بقسم) .
حكى الكسائي : هذا غلامٌ وآله زيدٍ . وقال أبو عبّيدة : إن الشاة لتجتر فتَسْمَعُ
صوتَ وآله رَبِّهَا .
(وإمّا) كقوله :

(١) لجرير . وتماه :

. كما تضمّن ماء المزنّة الرّصْفُ .

ديوان جرير ٣٨٦ . وفي ط : « يد المسواك » وكان : « ندى المسواك » تحريف . صوابه في
التصريح ٢ : ٥٨ والأشموني ٢ : ٢٧٧ .

(٢) لأبي حية النميري وتماه :

. يُقاربُ أو يُزِيلُ .

من شواهد : سيبويه ١ : ٩١ ، والتصريح ٢ : ٥٩ والأشموني ٢ : ٢٧٨ .

(٣) لعمرة الخثعمية . وعجزه :

. إذا خاف يوماً نبرة فدعاها .

من شواهد سيبويه ١ : ٩٢ .

(٤) ط : « غير المستقل » ، تحريف .

١٢٦٤ - هما خُطِّتَا إمَّا إِسَارٍ وَمِنْتَةٍ . وَإِمَّا دَمٍ وَالْمَوْتُ بِالْحَرِّ أَجْدَرُ .^(١)

ذكرها في « الكافية » ، والأول في « الخلاصة » ، ولا ذكرٍ لهما في « التسهيل » .
(ويجوز) الفصل ضرورة لا اختياراً (بنعت) نحو :

١٢٦٥ - مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِيحِ طَالِبٍ^(٢) .

(ونداء) قال في شرح الكافية كقوله [٥٣/٢] .

١٢٦٦ - كَأَنَّ بَيْرِذَوْنَ أَبَا عِصَامٍ زَيْدٍ حِمَارٌ دُقٌّ بِاللُّجَامِ .^(٣)

أرأى : كأنَّ بَيْرِذَوْنَ زَيْدٍ يَا أَبَا عِصَامٍ . وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ^(٤) : يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ «أبَا» هُوَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ عَلَى لُغَةِ الْقَصْرِ ، وَزَيْدٌ بَدَلٌ ، أَوْ عَطْفٌ بَيَانٌ . وَمِثْلُهُ أَبُو حِيَانَ بِقَوْلِ زَهْرٍ :

١٢٦٧ - وَفَاقٌ كَعَبٌ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ

تَعْنِجِيلٍ تَهْلِكَةٌ وَالخُلْدِ فِي سَقَرَاءِ .^(٥)

أي : يا كعب

(وفاعل) يتعلق بالمضاف أو غيره كقوله :

(١) سبق ذكره رقم ٨٧ .

(٢) نسبة في التصريح ٢ : ٥٩ إلى معاوية بن أبي سفيان وصدوره :

• نَجْوَتْ وَقَدْ بَلَ الْمَرَادِي سَيْفَهُ .

(٣) رجز لم يدر قائله . انظر الأشموني ٢ : ٢٧٨ .

(٤) ب ، ط : «ابن هشام» و ا : «هشام» بسقوط «ابن» .

(٥) لبجير بن زهير يخرص أخاه كعباً على الإسلام . وفي ط : «فاق» مكان : «وفاق» تحريف

وقد نسبة السيوطي إلى زهير ، والصواب إلى ابنه بجير . انظر الدرر ٢ : ٦٧ ، والمعني هامش

الأشموني ٢ : ٢٧٦ .

١٢٦٨ - ما إِنْ وَجَدْنَا لِلنَّهْوَى مِنْ طِبِّ وَلَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدُ صَبِّ (١)

وقوله :

١٢٦٩ - أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَا ، فَنِعِمَّ مَا نَجَلَا (٢)

(وفعل ملفي) كقوله :

١٢٧٠ - . بِأَيِّ تَرَاهُمُْ الْأَرْضِينَ حَلَّوْا (٣) .

أي : بِأَيِّ الْأَرْضِينَ تَرَاهُمُْ تَرَاهُمُْ حَلَّوْا .

(ومفعول له) أي من أجله كقوله :

١٢٧١ - مَعَاوِدٌ جُرْأَةٌ وَقَيْتُ الْهُوَادِي أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبَّسُ (٤)

أي : مُعَاوِدٌ وَقَيْتُ الْهُوَادِي جُرْأَةٌ .

[المضاف للياء]

[مسألة] :

مسألة (المضاف للياء بكسر آخره) لمناسبة الياء (إلاّ مثنىً ومجموعاً) على حده ،

(١) قائله مجهول . وهو من شواهد العيني . هامش الأشموني ٢ : ٢٧٩ .

(٢) للأعشى ديوانه ١٧٢ ، والأشموني ٢ : ٢٧٧ .

(٣) قائله مجهول . وتامه :

. أأَلْدَبْرَانِ أَمْ عَسَفُوا الْكِفَارَا .

والكفار : موضع معروف .

من شواهد الأشموني والعيني ٢ : ٢٧٩ .

(٤) لأبي زيد الطائي في وصف الأسد ، وقد جعل السيوطي في الجمع الصدر عجزاً ، والعجز صدرأ

مع أن القصيدة سينية . وقد تنبه لذلك الأشموني ٢ : ٢٨٠ ، وانظر شرأبي زيد الطائي ٩٨ .

وفي ط : « معاود ، بالقلغ ، تحريف .

وما حمل عليهما، (ومعتلاً) لا يجري مجرى الصحيح (فيسكن) آخره ، وهو الألف من الأول ، والآخر ، والواو من الثاني ، والياء من الثلاثة . (ثم تدغم) في ياء الإضافة (الياء) التي في آخر الكلمة ، (والواو) بعد قلبها ياء ، ويكسر ما قبلها إن كان ضمّاً للمجانسة نحو : زَيْدِيّ ، وزَيْدِيّ^(١) ، وقَاضِيّ ، ومُسْلِمِيّ .

(وتسلم الألف) فلا تقلب في المثني : كزَيْدَايَ ، والمقصور كعَصَايَ ومَحْيَايَ .

(وقلبها) ياءً (في المقصور لغة) لهذَيْل وغيرهم كما قال أبو حيان كقوله :

١٢٧٢ - • سَبَقُوا هَوِيَّ ، وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ^(٢) •

وقرأ الحسن : « يا بُشْرَايَ^(٣) » .

(و) قلبها (في لَدَيَّ ، وإِلَى ، وَعَلَى) الاسْمَيْنِ^(٤) (أكثر) وأشهر في اللغات من السلامة نحو : لَدَيَّ ، وَعَلَيَّ الشَّيْءُ ، وإِلَيَّ . وبعض العرب يقول : لَدَايَ ، وَعَلَايَ ، نقله أبو حيان معترضاً به على صاحب « التمهيد » في نفيه ذلك .

(ثم الياء) المضاف إليها (في غير المفرد الصحيح تفتح) كما تقدم . (وقد تكسر مع المقصور) . قرأ الحسن : « عَصَايِ^(٥) » . (و) قد تكسر المُدْغَمَةُ في جمع أو غيره كقراءة حمزة : « بِمُضْرِحِي^(٦) » وقول الشاعر :

(١) إذا كان مثني منصوباً .

(٢) لأبي ذؤيب وتماه :

• فتخرموا ولكل جنب مصرع •

ديوان الهذليين ١ : ٢ ، والأشموني ٢ : ٢٨٢ .

(٣) سورة يوسف ١٩ .

(٤) أي : الطرفين ، والمراد بهما : « إلى » و « على » فقط لأن : « لدى » متفق على اسميتها بخلاف : إلى ، وعلى .

(٥) سورة إبراهيم ٢٢ .

(٦) سورة طه ١٨ .

١٢٧٣ - . عليّ لعمرٍو نِعْمَةٌ بعد نِعْمَةٍ (١) .

سمع بكسر الياء .

(و) الياء (فيه) أي في المفرد الصحيح (تُفْتَحُ وتُسَكَّن) أي يجوز كلّ منهما ، (وفي الأصل) منهما (خلاف) : قيل : الفتح أصلٌ ، لأنه حرف واحد ، فقياسه التحريك به ، ثم سكتن تخفيفاً . وجزم به ابن مالك في « سبك المنظوم » . وقيل : السكون أصلٌ ، لأنه حرف علة (٢) ضمير فوجب السكون كواو ضربوا ، ولأن بناء الحرف على حركة إنما هو لتعذر الابتداء به ، والمتصل بغيره لا تعذر فيه .

(وقلّ حَدْفُهَا) أي : الياء (مع كسر المتلوّ) أي ما قبلها كقوله تعالى : « فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ (٣) » . بحذف الياء وَصَلًا ووقفًا ، وخطأً .

(و) قلّ (قلبها ألفاً) كقوله :

١٢٧٤ - . أطوف ما أطوف ثم آوى إلى أمّا ويرويني النقيعُ (٤)

(وخصّه ابن عصفور بالضرورة) وأطلق غيره جوازه .

(و) قلّ حذفها أي : الألف (مع فتح المتلوّ) به دالاً عليها كقوله :

١٢٧٥ - . ولستُ بمدرك ما فات مني بلأهف ، ولا بليت ولا لوائتي (٥)

(١) للنابعة الذبيانيّ . ديوانه ٩ ، وعجزه :

. لوالده لست بذات عقارب .

(٢) ا ، ب : « عليه ضمير » تحريف .

(٣) سورة الزمر ١٧ ، ١٨ .

(٤) لنقيع بن جرموز بن عبد شمس ، وهو جاهليّ . انظر النوادر لأبي زيد ١٨ ، ١٩ .

قال أبو حاتم : نَقَيْعٌ . وقال أبو الحسن : « نَيْعٌ » الصواب . وفي الدرر ٢ : ٦٩ أنه لم يعثر على قائله .

(٥) قائله مجهول . من شواهد أوضح المسالك رقم ٤٤١ والأشمونيّ ٢ : ٢٨٢ ، وقطر اللندی ٢٨٦ .

قال أبو عمرو بن العلاء : (و) مع (ضمة ^(١)) كقوله :

١٢٧٦ - ذَرِينِي إِنَّمَا خَطَّيْتُ وَصَوَّيْتُ عَلِيَّ وَإِنَّمَا أَهْلَكْتُ مَسَالُ . ^(٢)
أي : مالي .

(وأنكره أبو زيد) الأنصاري وقال : المعنى في البيت : إن الذي أهلكته مال لا عِرْض .
(قال ابن مالك : فإن كانت) الإضافة (غير محضة) كإضافة : مُكْرِمِي^٣
مراداً به الحال أو الاستقبال (فلا حذف ولا قلب) ؛ لأنها حيثند في نيّة الانفصال ،
فلم تمازج ما اتصلت به ، فتشبهه بـاء : قاضٍ في جواز الحذف ، فلا حظّ لها في غير
الفتح والسكون . قال أبو حيّان : وغيره من النحويين لم يذكروا هذا القيّد ،
ثم نقله في « الارتشاف » عن المجالس لثعلب ، والنّهاية .

(فإن نُودِيَ) المضاف [٥٤/٢] للباء ، لا بعد ساكن (ففيها) أي : الياء لغات
أشهرها : (الحذفُ ، وإبقاء الكسر) دالاً عليها ^(٣) ، لأن المنادى كثير التّغيير ،
لكثرة الاستعمال نحو : « يا عبادِ فاتقون ^(٤) » . (فالإبقاء ساكنة) ، يليه (فمفتوحة)
نحو : « يا عبادي الذين أسرفوا ^(٥) » (فقلبها ألفاً) يليه نحو : « يا حسرتنا على ما
فرتت ^(٦) » (فحذفها) أي الألف (مع فتح المتلوّ) استغناءً به عنها ، كما استغنتوا
بالكسر عن الياء . وهذا الوجه أجازه الأخفش ، والمازني ، والفارسي . (ومنعه الأكترون)
قال أبو حيّان : ويحتاج إلى سماع ^(٧) من العرب في النداء (فمع ضمة) أي المتلوّ
(حيث لا لبس) يتحصّل بالمنادى المفرد ، قرئ « قُلْ رَبُّ أَحْكُمُ بِالْحَقِّ ^(٨) »

(١) ط : « ومع ضمة » تحريف ، والمراد : مع ضمّ المتلوّ به .

(٢) لابن غلفاء . من شواهد الحجّة في القراءات السبع لابن خالويه ٢٥٤ . وفرائد القلائد ٣١٨ .

(٣) « دالاً عليها » سقطت من ١ .

(٤) سورة الزمر ١٦ .

(٥) سورة الزمر ٥٣ . (٦) سورة الزمر ٥٦ .

(٧) « سماع » سقطت من ١ .

(٨) سورة الأنبياء ١١٢ وقال المكبري ٢ : ١٣٨ : قُلْ يقرأ على لفظ الأمر ، وعلى لفظ الماضي .

« قال ربُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ ^(١) ، أي إلي يا رَبَّ . وحكى سيويه : يا قومُ لا تفعلوا
ويا ربُّ اغفر لي ، ووجهُ بأنه لما حذف المعاقب للتنونين بُني على الضمِّ كما بُني
ما ليس بمضاف ، إذا حذف تنوينه .

قال أبو حيان : والظاهر أن حُكْمَهُ في الإتياع حيثُ حُكِمَ المنيّ على الضمِّ
غير المضاف ، لا حكم المضاف للياء .

(وأنكره) أي الضمّ ابن هشام (اللخمي) ، وقال : إنّما أجازهُ سيويه
فيما كثر إرادة الإضافة فيه .

(وقال خطّاب) المارديّ ^(٢) : هو رديءٌ قبيحٌ ، لأنه يلتبس المضاف بغيره .
أمّا بعد ساكن مدغم أو غيره فلا سبيل إلى ... ^(٣) نحو يا قاضي وبنيّ .

(فإن كان) المضاف إلى الياء في النداء (أمّا أو عمّا مع ابن ، وابنة قلّ إثباتها ،
وقلبها ألفاً) ثابتة حتى لا يكاد يوجد إلّا في ضرورةٍ كقوله :

• يا بن أمّي ويا شقيقَ نفسي ^(٤) .

وقوله :

(١) سورة يوسف ٣٣ .

(٢) خطّاب بن يوسف بن هلال القرطبي ، أبو بكر المارديّ اختصر « الزاهر » لابن الأنباري .

وهو صاحب كتاب : « الترشيح » ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً ، مات بعد ٤٥٠ .

(٣) في بـ يياض مشار إليه (كذا) وفي اسقطت العبارة من قوله : « بغيره » إلى قوله : « المضاف
إلى الياء » . وليس في ط يياض مشار إليه مع أن الأسلوب يشير إلى هذا التقصير .

(٤) لأبي زيد الطائي يرثي أخاه . ديوانه ٤٨ ، وتمامه :

• أنت خلقتني للدمر شديد .

من شواهد ابن السجري ٢ : ٧٤ ، والأشموني ٣ : ١٥٧ ، والتصريح ٢ : ١٧٩ .

• يابنةَ عمّا لا تَلُومي واهنجعي ^(١) .

— ١٢٧٨

(وغلب الحذف) لكثرة استعمالها في النداء (مع كسر الميم دلالةً على الياء) المحذوفة (وفتحها) دلالة (على الألف) المحذوفة المنقلبة عن الياء المقدّر فتح ما قبلها (لا تركيباً خلافاً لسيويه) وأصحابه في قولهم : إنه مركّب مبنّى كأحد عشر ، وبعذبك ، قال تعالى : « يا بنّ أمّ لا تأخذْ بِلِحْيَتِي ولا بِرَأْسِي ^(٢) » . قرىء في السبع بالكسر والفتح .

(قال قوم : ومع ضمّها) . أمّا غير أم وعمّ مع ابن وابنة ، فلا يحذف منه الياء . كما أخي ، يا ابن خالي . (وتزيد أم وأب) على الحذف ، والإبقاء والقلب بوجوهها (بقلبها) أي الياء (تاء مكسورة) وهو الأكثر (ومفتوحة) وبهما قرىء في السبع . (قيل : ومضمومة) قاله الفراء والنحاس ، وحكى الخليل ^(٣) : يا أمّتُ لا تفعلِي ، ومنّعه الزجاج . (والأصحّ أنّها) توصل ^(٤) أي التاء (عوض) من الياء أو الألف ^(٥) . (ومن ثمّ) أي من أجل ذلك (لا يجتمعان اختياريّاً) إذ لا يجمع بين العوض والمعوّض .

وقولهم : يا أبنا بالألف ، وهي التي دُوصلت بآخر ^(٦) المنادى لبُعْدٍ أو استغاثة ، لا المبدلة من الياء كالتّي في « حسرتا » . وأجاز كثيرٌ من الكوفيّين الجمع بينهما

(١) من أرجوزة لأبي النجم العجليّ . وعجزه :

• وانمي كما ينمي خضاب الأشجع •

انظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٤٠ وشواهد الشافية لابن الحاجب ٤=٢٠٩ .

(٢) سورة طه ٩٤ .

(٣) ا ، ب : « وحكى النحاس » .

(٤) « توصل » سقطت من ا ، ب .

(٥) ا : « عوض من الياء والألف » بالواو دون « أو » .

(٦) ط : « وهي التي توصل ياء بآخر المنادى » تحريف . ومن قوله : « لبعد » إلى قوله : « المضاف

الياء » سقط من ب .

(أو نَدَب) المنادى المضاف للياء ، (فعلى السكون) أي على لغة مَنْ أثبتتها ساكنة (تُمْتَحُ أو تُقْلَبُ) فتحذف لاجتماع الِيفَيْنِ نحو : واعْبُدِيَا ، واعْبُدَا . (وعلى) لغة (الفتح تَفْتَحُ) فقط ، وتزاد الألف ، ولا تحتاج إلى عملٍ ثانٍ ؛ لأن الياء مهيأة لمباشرة الألف بفتحها . (وعلى) لغة (غيره) أي الحذفُ مع كسر المتلو أو فتحه ، أو ضمّه ، والقلب ألقاً (تُقْلَبُ) ألقاً (وتحذف لألف الندبة) لاجتماع الفين (وقد يستغني بالكسرة) في المنادى (فلا يجب ردّ الياء في المعطوف عليه) المنذوب عند الجمهور ، فيقال : « يا غلام ، واحيياه » (خلافاً للفرّاء) في إيجابه الرّد ، فتقول : يا غلامي ، واحيياه .

(ويقال في) إضافة (ابنم) إلى الياء (ابنمى و) يقال في (فم : في) بردّ الواو التي هي الأصل ، وقلبياء ، وإدغامها في الياء . و (قلّ : فمي) . وقيل : لا يجوز إلّا في الضرورة ؛ لأن الإضافة ترد إلى الأصل . واستدل ابن مالك ، وأبو حيان على جواز إبقاء الميم بمحدث الصّحّيحين : « خلوف فم الصائم » . (و) يقال فيه في لغة التضعيف : « فمي » ، والقصر فمائي . (و) يقال (في أب وإخوته : أبي ، وأخي ، وحمي ، وهني) بلا ردّ ؛ لأنه المستعمل ، كالإضافة^(١) إلى غير الياء نحو : إن هذا أخي . (وجوز الكوفيّة والمبرد ، وابن مالك) أن يقال : (أبي) بردّ اللّام كقوله :

١٢٧٩ - كأنّ أبيّ كرماءً وسوداً يُلقي على ذي اللبد الحديداً^(٢)

(زاد) ابن مالك : (وأخي) . قال : ولم أجد له شاهداً لكن أجزه قياساً على « أبي » كما فعل المبرد .

(و) يقال (على المختار) في ذي : ذي ؛ لأن الأصل في الرفع : ذوي ، قلبت

(١) ط : « فالإضافة » بالفاء تحريف .

(٢) قائله مجهول . وانظر الدرر ٢ : ٧٠ .

الواو ياء^(١) ، وأدخمت فيها كالجَرَ ، والنصب . ومقابل المختار هو منع إضافتها إلى [٥٥/٢] الضمير .

[خاتمة في الجر بالمجاورة]

خاتمة : في سبب للجر ضعيف .

(أثبت الجمهور) من البصريين والكوفيين (الجرّ بالمجاورة للمجرور في نعت)
كقولهم : هذا جُحْرٌ ضَبَّ خَرِبٍ ، (وتوكيد) كقولهم :

١٢٨٠ - يا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كَلِّهْمُ^(٢) .

يجر « كَلِّهْمُ » على المجاورة ، لأنه توكيد لذوي المنصوب ، لا للزوجات والا
لقال : كَلِّهْنُ .

(زاد قوم : وعطف نسق) كقوله تعالى : « وَاْمْسَحُوا بِرُؤْسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ »^(٣)
فإنه معطوف على : « وَأَيْدِيكُمْ » لأنه موصول . قال أبو حيان : وذلك ضعيف جداً ،
ولم يحفظ من كلامهم . قال : والفرق بينه وبين النعت والتوكيد أنهما تابعان بلا واسطة
فيهما^(٤) أشد مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف . وأجيب عن الآية بأن العطف
فيها على المجرور المسوح إشارة إلى مسنح الخف .

(و) زاد (ابن هشام) في شرح الشذور : (و) عطف (بيان) . وقال : لا يمتنع في
القياس جرّه على الجوار ، لأنه كالنعت ، والتوكيد في مجاورة المتبوع . أما البدل فقال

(١) « يا » سقطت من ب .

(٢) قائله مجهور ، وعجزه :

• أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب •

من شواهد شرح شذور الذهب : ٣٣١ .

(٣) سورة المائدة ٦ .

(٤) ط : « منهما » تحريف .

أبو حيان: لا يُحَفِّظُ من كلامهم ولا خَرَجَ عليه أحدٌ شيئاً ، قال : وسببه أنه معمول
لعامل آخر غير العامل الأول ^(١) ، على الأصح ، ولذلك يجوز إظهاره إذا كان حرف
جرٍّ بإجماع ، فبعدت مراعاة المجاورة . ونزلَ مترلة جملة أخرى .

وكذا قال ابن هشام :

(وأنكره) أي الجرَّ بالمجاورة مطلقاً (السِّيرافي وابن جني) وقال الأول ^(٢) :
الأصل : هذا جُحْرٌ ضَبَّ خَرِبِ الجُحْرُ مِنْهُ ^(٣) . كررت برجل حسنٍ الوجهُ
منه ، ثم حذف الضمير للعلم به ، ثم أضْمِرَ الجُحْرُ فصار : « خَرِبٌ » .

وقال الثاني ^(٤) : أصلُهُ : خَرِبِ جُحْرُهُ ، نحو : حَسَنٍ وَجْهُهُ . ثم نقل
الضمير فصار خَرِبِ الجُحْرُ . ثم حذف .

رُودٌ بأن إبراز الضمير حيثُذا واجبٌ للإلباس ، وبأن معمول هذه الصفة ^(٥)
لضمفها لا يتصرف ^(٦) فيه بالحذف .

(وقصره الفراء على السَّماع) ، ومنع القياس على ما جاء منه ، فلا يجوز : هذه
جُحْرَةٌ ضَبَّ خَرِبَةٍ بِالْجُرِّ .

(١) ط فقط : « لا للعامل الأول » .

(٢) أي السِّيرافي .

(٣) في العبارة نقص . وقد جاءت العبارة في المفني ٢ : ١٩٢ على النحو التالي : « قال السِّيرافي :
الأصل : « خَرِبِ الجُحْرُ مِنْهُ » بتنوين « خَرِبِ » ورفع الجُحْرُ ، ثم حذف الضمير للعلم به ،
وحولَ الإسناد إلى ضمير « الضَّبِّ » وخفض « الجُحْرُ » كما تقول : « مررت برجلٍ حسن
الوجه بالإضافة ، والأصل : حسنِ الوجه منه » . وفي ب : « حَزَبِ الجُحْرُ وَمِنْهُ » بواو اللطف
تحريف . أ .

(٤) أي : ابن جني .

(٥) أ : « الصبغة » ، بالفين المعجمة تحريف .

(٦) أ : « يتصرف » ، بإسقاط « لا » تحريف .

(وخصته قومٌ بالتكثرة) كالمثال ، وردَّ بما حكاه أبو مروان ^(١) : « كان والله من رجال العرب ، المعروف له ذلك » .

(و) خصته (الخليل بغير المشتى) أي : بالمفرد والجمع فقط . قيل : (و) بغير (الجمع) أيضاً بالمفرد فقط ، فلا يجوز عليهما : هذان جُحْرُ ضَبِّ خَرَبَيْنِ ، ولا على الثاني : هذه جُحْرَة ضَبِّ خَرَبَةٍ .

والجواز في المشتى معزوّ إلى سيويه . قال أبو حيان : وقياسه الجواز في الجمع . والمانع قال : لم يرد إلا في الأفراد ، وهو قريب من رأي الفراء .

(١) ١ : « أبو مروان » بالميم ، ب : « أبو تروان » بالتاء ، وط : « أبو شروان » بالشين . ولم أهد إلى معرفة صاحب الكنية . ولعله ابن مروان بن سعيد المهلبى النحوي أحد أصحاب الخليل ، وقد ذكره سيويه ١ : ٥٠ ونسب إليه البيت المشهور :

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله والزّاد حتى نعله ألقاها

وانظر البغية ٢ : ٢٨٤ فقد ذكر فيها باسم : « مروان بن سعيد ... المهلبى النحوي » . ونسب إليه البيت الذي ذكره سيويه .